

الامكان الخاص بلزم ان يجوز تصور الكثرة بالعرض وهو بطوان ان يريد  
الامكان العام فهو حاصله الذي ايضا وجوبه اختيار الاول ومنع  
الملازمة اذا لازم امکان تصور الكثرة مع العرض لا بد وكوتم بعين الامكان  
بالنسبة الى المقيد اعني تصور الذات بدونها بالنسبة الى المقيد اعني  
كون تصور به بدونها وانتهى المقيد قد يكون لعدم التصور على ان  
تصور الكثرة بالعرض غير متضمن وان لم يقدر ويجوز اختيار الثاني  
بان يراد الامكان العام من جانب الوجود اي ليس بغيره ويرا  
**قوله** وباعتبار شخصه هو المراد المشهور ان الهوية نفس الشخص وقد  
يطلق على الوجود الخاص بها ايضا والشرح قد اطلعنا على الماهية  
باعتبار الشخص **قوله** فاطمته تنبوت صفات الاشياء اه او رادنا  
ايذنا بانها ناشئة عن كماله والاشياء هي امور ثلثة تعرف الحقيقة  
وكون الشيء بمعنى الموجود وكون الثبوت بمعنى الوجود اذا لا لغوية  
في قولك عوارض الاشياء ثابته وحقائق المعدوم ثابته وحقائق  
الموجودات متصورة والحق على البعض تفصيل فلا تكن من العاصم  
**قوله** وباعتبار الماهية اي قائلها يحتاج الى بيانها فان اكثر

اكثر من سميتهم منذ ذلك المعنى كما في مثل واجب الوجود موجود وطال  
ان اضره موضوعه بحسب الاعتقاد ثم ورفعيها بين الناس فهو مفيد بلا  
حاجة الى بيانها اللهم الا بالنسبة الى البعض لانها العاصم **قوله**  
ليس مثل قولنا الثابت ثابتة هذا ناظر الى قولنا وهذا الكلام مفيد  
اي ليسه مثل المثال الذي ذكره التمثل فانه غير مفيد اذ قد اعتبره في  
الموضوع والحول وقوله ولا مثل قولنا انما هو الحيز وشعره غير ناظر  
الى قولنا بما يحتاج الى البيان فان شعره غير يحتاج الى البيان  
مضافا لغيره وهو شرط ولكننا نقول صفات الاشياء ثابته يحتاج الى  
البيان لا بطريق التاويل والفرق بين الظاهر للبادر وشعره آخر الال  
بمخالف شعره غير يحتاج الى التاويل وهو ان شعره لان شعره  
فيما حيزه شعره هو الشعر المعروف بالبلاغة وهذا المعنى لا يحصل بحمل  
الاضافة للمعنى لان معنى المراد اذ بعض اشعار المتكلم معينا وكم  
بين المعنيين والمشروران المراد بالبيان صدق الكلام ففيه  
تأكيد كونه مفيدا ويرد عليه ان شعره غير كذلك فاعلم ان الاشياء  
لا يكون اصلها الشيء على ما يقع الموجود والمعدوم مجازا فهو محل